«الخير العالمية» ترفع حصتها في «أركان» إلى 46.2 بالمئة

أعلنت بورصة الكويت عن انتهاء شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم نت عملية الاستحواذ الإلزامي على باقي أسهم شركة أركان الكويت العقارية.

وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي أمس الاثنين، إن الإجراءات تم الانتهاء، حيث استحوذت «الخير العالمية» على عدد 25.904 مليون سهم من أسهم «أركان» والتي تمثل نسبة 10.314 بالمائة من رأسمال الشركة.

وأوضحت أن سعر الاستحواذ بلغ 0.0824 دينار للسهم وبقيمة إجمالية تُقدر بحوالي 2.135 مليون دينار، وذلك بعد تحويل الأسهم ودفع قيمتها ونقل الملكية وفقاً لآلية تسوية الصفقات المتبعة لدى بورصة الكويت.

ومع انتهاء عملية الاستحواذ أصبح إجمالي نسبة الأسهم المملوكة لشركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم 46.2 بالمائة من أسهم «أركان».

البورصة تواصل الصعود.. والمؤشر العام يربح 44.39 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 44.39 نقطة ليبلغ مستوى 5110.37 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.88 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 257.2 مليون سهم تمت عبر 9618 صفقة نقدية بقيمة بلغت 42.15 مليون دينار.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 21.35 نقطة ليبلغ مستوى 4217.03 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.51 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 148.3 مليون سهم تمت عبر 5147 صفقة نقدية بقيمة 9.8 مليون دينار.

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 55.91 نقطة ليبلغ مستوى 5563.18 نقطة بنسبة صعود بلغت 1.02 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 108.8 مليون سهم تمت عبر 4471 صفقة بقيمة 32.2 مليون دينار.

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 37.07 نقطة ليبلغ مستوى 4137.31 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.90 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 117.11 مليون سهم تمت عبر 4019 صفقة نقدية بقيمة 8.3 مليون دينار.

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (الامتياز) و(معادن) و(استهلاكية) و(الجزيرة) أما شركات (أهلي متحد) و(الدولي) و(بيتك) و(السلام) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (الإنماء) و(المنار) و(حيات كوم) و(كفيك) الأكثر انخفاضا.

القوى العاملة: بدل بطالة 6 أشهر للمواطن حال إيقافه عن العمل

أسيل المزيد

كشفت الناطقة الرسمية مديرة العلاقات العامة في الهيئة العامة للقوى العاملة، أسيل المزيد ، عن صرف مستحقات للمستفيدين من دعم العمالة الوطنية ومكافأة الخريجين والتأمين ضد البطالة.

وقالت أسيل: «حسب قانون التأمين ضد البطالة بإمكان أي مواطن ترك عمله بالقطاع الخاص لأي سبب من الأسباب أن يتقدم بطلب عبر موقع الهيئة الإلكتروني ليستفيد من بدل البطالة المقررة بالقانون، ولمدة 6 أشهر بعد تسجيله لدى التأمينات بداية أزمة تفشي فيروس كورونا على استمرار صرف المستحقات للمستفيدين من دعم العمالة الوطنية ومكافأة الخريجين والتأمين ضد البطالة.

وقالت النائبة الرسمية مديرة العلاقات العامة في الهيئة العامة للقوى العاملة الكويتية، أسيل المزيد، إن الهيئة، ممثلة بقطاع العمالة الوطنية، تعمل منذ الاجتماعية لحين إيجاد عمل بديل».

وأشارت إلى أن جميع المسجلين بالهيئة تحت أي بند من بنود دعم المواطنين لم يتم إيقاف أي مستحقات لهم، سواء دعم عمالة وطنية أو مكافأة الخريجين أو بدل بطالة.

وذكرت أن الهيئة تتلقى أي شكوى بخصوص الإيقاف عن العمل للمواطنين من القطاع الخاص، في ظل الأزمة الحالية وتعمل على معالجة الوضع وفق

خطة استئناف رحلات الطيران التجارية على 3 مراحل

كشف وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الكويتي أن الخطة التي وضعتها الادارة العامة للطيران المدني الكويتي لتشغيل الرحلات التجارية قائمة على 3 مراحل تدريجية

وأضاف مبارك الحريص في مؤتمر صحفي لعرض خطة التشغيل أن التشغيل سيبدأ في مرحلته الأولى بنسبة 30 بالمائة، على أن ترتفع تلك النسبة في المرحلة الثانية إلى 60 بالمائة، إلى أن يتم تشغيل المرحلة الثالثة والأخيرة لمطار الكويت الدولي

وأوضح أن إدارة الطيران المدني حرصت عند وضع الخطة على التقيد بقرارات مجلس الوزراء واضعة بعين الاعتبار الالتزام بالإجراءات الوقائية والاحترازية الصادرة من السلطات الصحية وتطبيقها على المسافرين في ظل ظروف انتشار فيروس كورونا والتي من شأنها وقاية المسافرين والعاملين.

ولفت إلى أن مطار الكويت لم يتوقف عن العمل في الأسابيع الماضية بل عمل بكامل طاقته بالتنسيق مع الجهات المعنية كوزارات الخارجية والصحة والداخلية؛ لتسهيل إجراءات عودة المواطنين العالقين خارج البلاد فضلاً عن تضافر الجهود لتسهيل رحلات الإخلاء للمقيمين الراغبين بالسفر لأوطانهم.

أكدت شجاعة القرار الحكومي بالعودة عن خطأ إغلاق المصارف

غرفة التجارة: ضمان القروض قرار مستحق.. والجدوى في سرعة التنفيذ

- صعوبة تحقيق التوازن بين المعايير الصحية الواجبة والتدابير الاقتصادية اللازمة
- القطاع الخاص يشعر بقلق من أن يتحول نقص السيولة إلى أزمة في الملاءة المالية

أكدت غرفة التجارة والصناعة، أن ضمان القروض قرار لازم ومستحق، غير أن الجدوى في سرعة التنفيذ، مع الوعي العميق لصعوبة التحديات بفكيها الصحي والاقتصادي، ومع الثناء الصادق على كل الجهود المبذولة على الجبهتين. وشددت «الغرفة» في بيان لها، تعليقاً على قرارات مجلس الوزراء، خصوصاً المتعلقة بضمان القروض، على أنه لا بد من الإقرار بأن الكويت لم توفق حتى الآن في تحقيق التوازن بين المعايير الصحية الواجبة، والتدابير الاقتصادية اللازمة.

وأضافت: لا بد من الإقرار أيضاً بأن تنفيذ الحزمة التحفيزية التي أقرها مجلس الوزراء في 31 مارس الماضي، وتطبيق الركائز والآليات والخطوات التي تقدمت بها اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي منذ 20 أبريل الماضي، اتسما ببطء شديد وغير مبرر، أصبح معه القطاع الخاص وبكل وحداته المتضررة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، يشعر بقلق متزايد من أن يتحول نقص السيولة قصير الأمد الذي يعانيه إلى أزمة في الملاءة المالية، بكل ما يعنية ذلك من تكاليف ومخاطر اجتماعية واقتصادية على حد سواء.

وذكرت أن الأسبوع الماضي شهد 4 مواقف أعادت لمعالجة الأزمة الاقتصادية أولويتها، وبددت بعضاً من السحب الداكنة التي كادت أن تغطي أجواء الأزمة.

ولفتت إلى أن أول هذه المواقف، بالتسلسل الزمني، هو القرار الحكومي الشجاع بالعودة عن خطأ إغلاق المصارف وشركات الصرافة، فضلاً عن إبداء قدر من التفهم والتجاوب لضرورة توفير العمالة اللوجستية الكافية لاستمرار كفاءة خطوط التوريد والتموين والصيانة.

وأعربت «الغرفة» عن أسفها لما أبدته في متابعة الدعوة لهذين الأمرين من إلحاح في البداية، الامر الذي يجعلها مدينة بالشكر والتقدير للجهات الحكومية المعنية على رقي تعاملها مع هذا الالحاح، وسعة صدرها في تقبله.

وأضافت أن الموقف الثاني، هو المؤتمر الصحافي الشامل الذي عقده سمو رئيس مجلس الوزراء، وأعلن فيه سلامة الوضع المالي، والحاجة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، مؤكداً الدور التنموي الريادي للقطاع الخاص، وحماية وتشجيع العمالة الوطنية، والحفاظ على المال العام، ومتابعة الحملة على الفساد وعلى تجارة الاقامات.

وأضافت أن الموقف الثالث يتمثل بالقرارات التي أتخذها مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية في 4 يونيو الجاري، والتي ترى فيها تجاوباً سريعاً مع واحد من الأبعاد العديدة والعميقة التي قصد إليها صاحب السمو أمير البلاد، حين قال إن الكويت ما بعد وباء كورونا ستكون غير ما قبله.

ورأت أن هذه القرارات تتجاوب مع ما استمرت بالدعوة اليه منذ 1985، من حيث قصر الدعم على من يحتاجه من المواطنين الأقل دخلاً، وعلى ما تستحقه الأنشطة والقطاعات الأكثر جدوى.

وأوضحت «الغرفة» أن الموقف الرابع عبر عنه محافظ بنك الكويت المركزي، رئيس اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي محمد الهاشل، في البيان التفصيلي الذي أوضح فيه أن تأخر الاستجابة السريعة الأوضاع الوحدات الاقتصادية المتضررة، سيؤدي إلى انعكاسات سلبية كبيرة عليها قد تنتهي بافلاسها، مؤكداً أن الكويت تقف اليوم على مفترق طرق، وأن الفرصة مواتية لتبني اقتصاد جديد. ورأت «الغرفة» أن الأمر الجديد والأهم الذي طرحه المحافظ هو شرح اقتصاد جديد، وتوضيح ما سبق أن ألح اليه سمو رئيس الوزراء في شأن برنامج دعم وضمان التمويل المقدم للوحدات الاقتصادية المتضررة من تداعيات انتشار وباء كورونا.

وتوقفت «الغرفة» قليلاً أمام قرار دعم وضمان التمويل لتقول إنه رغم تأخره مازال بالغ الضرورة بالغ التأثير وبالغ الجدوى، وهذا ما دعاها الى أن تقترحه في الورقة التي رفعتها إلى سمو رئيس مجلس الوزراء في نهاية زيارة هيئتها التنفيذية لسموه يوم 29 ابريل الماضي، والتي جاء فيها «أن الغرفة تلاحظ أن حزم التحفيز الاقتصادي التي أعلنتها العديد من الدول المتقدمة والنامية، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، قد تضمنت اجراءات وسياسات عديدة لدعم خطوط الائتمان والسيولة، من أهمها تقديم ضمانات حكومية مقابل القروض المصرفية (وغير المصرفية) للشركات المتضررة، وهذا ما يعتقد أنه يغيب عن برنامج التحفيز الكويتي، وآملة أن يكون لدى الحكومة ما يعوض غيابه.

«كيبكو»: نمتلك مليار دولار سيولة.. وقادرون على تغطية جميع استحقاقاتنا

قال رئيس المديرين الماليين للمجموعة في شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو)، إن نسبة القروض إلى القيمة السوقية للاستثمارات لدى المجموعة بلغت 38 بالمائة حتى مارس/آذار 2020، مشيراً إلى أن حجم السيولة لدى المجموعة يتجاوز مليار دولار.

وأضاف بيناك مايترا، خلال مؤتمر المحللين والمستثمرين للشركة عن عام 2019، أنه يتم النظر حالياً للاستحقاقات المطلوبة من المجموعة خلال الـ 12 شهراً المُقبلة.

وأشار مايترا إلى أنه حتى الآن تتجاوز السيولة لدى المجموعة تغطية الاستحقاق المقبل في يوليو / تموز المُقبل بقيمة 500 مليون دولار، وبعد ذلك، لا توجد أي استحقاقات للسندات للسنوات الـ 3 المُقبلة.

وفيما يخص إطفاء دين بقيمة 850 مليون دولار يستحق في عام 2023 ومدى قدرة السيولة المتوافرة لدى المجموعة على سداد هذا الاستحقاق، أوضح مايترا أن المجموعة تقوم بالتمويل المُسبق لاستحقاقاتها من خلال تجديد القروض، وأن هذا يحدث منذ عام 2007، عندما دخلت في سوق السندات.

وأضاف: «الاستحقاقات المُقررة في عام 2023، أحدها في مارس والآخر في نهاية العام. لذلك، لا نشعر أننا يجب أن نفكر في تغطية نقدية بنسبة 100 بالمائة، ونعتقد أنه خلال هذه الفترة ستزداد حصتنا من توزيعات الأرباح للشركات التابعة بشكل مستمر، وقد

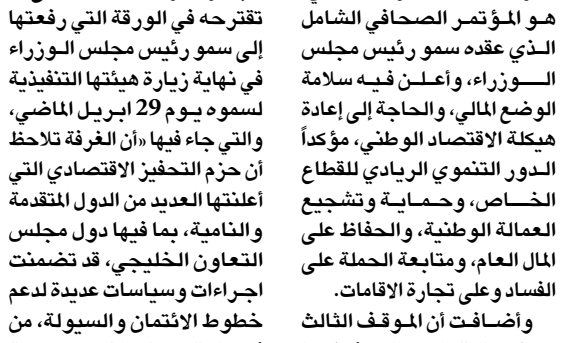

يكون ذلك تفاؤلاً بالنظر إلى الوضع الحالي»، حيث وجهت شركة كيبكو شركاتها التابعة لإدارة أزمة «كورونا» بشكل جيد والخروج منها بشكل أقوى.

وتناقش عمومية الشركة يوم الأربعاء الموافق 17 يونيو الجاري، توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن العام الماضي بنسبة 10 بالمائة أرباحاً نقدية عن عام 2019، بواقع 10 فلوس للسهم الواحد وذلك بعد خصم أسهم الخزينة.

أول شركة مساهمة تعقد عموميتها عبر الأونلاين

«أرزان»: إستراتيجية جديدة للريادة في صناعة المال والإستثمار

توقع الرئيس التنفيذي لـ مجموعة أرزان المالية جاسم زينل أن تشهد الفترة المتبقية من العام الحالي العديد من المتغيرات الهيكلية الإقتصادية والمالية على الصعيد العالمي والإقليمي، بالتزامن مع العديد من الصدمات الإقتصادية والمالية في بداية العام والمرتبطة بالأزمة الصحية، بحيث أعلنت منظمة الصحة العالمية عن فيروس كورونا المستجد كجائحة عالمية بعد الإنتشار الكبير من البلد الذي ظهر فيه الفيروس وهو الصين والذي يعتبر ثاني أكبر محرك عالمي على الصعيد الإقتصادي بعد الولايات المتحدة الأميركية.

وأوضح زينل في تصريحه أثناء إنعقاد الجمعية العمومية للشركة التي انعقدت أمس بنسبة حضور بلغت 65% أن مجموعة أرزان المالية تعتبر أول شركة مساهمة عامة مدرجة تعقد عموميتها كـ E–AGM عبر الـ Online بالتعاون مع الشركة الكويتية للمقاصة ، معرباً عن خالص شكره وإمتنانه لجميع العاملين في الشركة الكويتية للمقاصة و على رأسهم رئيسها التنفيذي خلدون الطبطبائي على الجهود المبذولة في إتمام هذا الحدث التاريخي لما فيه من أهمية كبرى في مستقبل إنعقاد الجمعيات العمومية.

مضيفاً أننا نقيّم حالياً الأوضاع وإتخاذ التدابير اللازمة للحد من إنتشار وباء كورونا على أعمال المجموعة مع وضع خطط عملية لنكون على أتم الإستعداد بمجرد عودة عجلة النشاط الإقتصادي.

واستعرض زينل أداء مجموعة إرزان المالية في عام 2019 قائلاً :» لقد حققت المجموعة مجموعة من النتائج الإيجابية مع تعزيز مكانتها في مجال صناعة المال والاستثمار بهدف تحقيق النمو المستدام لمساهمي الشركة وعملاءها، وذلك من خلال تنويع مصادر دخل المجموعة و التوسع في قاعدة العملاء وزيادة الخدمات المالية و الإستثمارية لتلبية متطلبات عملاءنا و تحقيق اهدافهم.

وأكد زينل على أن المجموعة نجحت في تحقيق نتائج إيجابية في السنة المالية 2019. حيث إرتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للمجموعة ليصل إلى 14.5 مليون دينار في 2019 مقارنة مع 8.7 مليون دينار في 2018 واضطرت المجموعة لإحتساب مخصصات إحترازية بمبلغ 3.2 مليون دينار ، مقابل بعض الأصول المالية لشركتنا التابعة «شركة الدولية للتمويل – ارزان» في لبنان نتيجة للأحداث السياسية التي عصفت بالإقتصاد اللبناني ، نتج عنه تراجع كبير في شتى القطاعات الاقتصادية ،وفي ضوء ذلك فقد تم وضع قيود على تحويل الأموال والسحب مما ادى الى الحد من نشاط الشركة و زيادة المخاطر، وإنخفاض كافة مؤشرات الربحية لعام 2019.

وفي كلمتها في التقرير السنوي أكدت رئيس مجلس الادارة في مجموعة أرزان المالية وفاء أحمد القطامي على أنه تم وضع إستراتيجية جديدة لأعمال المجموعة والتي تعتبر إستمرارية و تأكيد للإستراتيجية السابقة والتي تهدف الى تحقيق مركز الريادة في صناعة المال والاستثمار في الكويت والمنطقة، وذلك من خلال التوسع في قاعدة العملاء، وزيادة الخدمات المالية والإستثمارية، التي تحقق اهداف العملاء والمستثمرين، كما ركزت الإستراتيجية على التوسع في تنوع مصادر الدخل، و جودة ايراداتها مما يدعم مسيرة نمو المجموعة .

هذا و وافقت الجمعية العمومية للشركة على كافة بنود جدول الأعمال بما فيها عدم توزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية 2019 وإنتخاب مجلس إدارة جديد للفترة من 2020 وحتى 2022.